

الحرية إشكالية المفهوم والتطبيق

د. محسن صالح

2000/4/24

مقدمة :

المفهوم والأبعاد الحقيقية والمحتملة:

الحرية مفهوم يجد مصاديقه في عالم الكون والفساد، كما في عالم الثبات والديمومة حيث الحرية تعني الوجود. والحرية هي الفكرة التي تسعى للتجهر في عالم الأشياء حتى تجد المكان والزمان الملائمين لحركتها، بما ينسجم مع طبيعتها ووجودها. والحرية متحققة بأزهى صورها في عالم الثبات والديمومة، وهي تسعى للتحقق في عالم الكون والفساد، بما تتمثله من "حرية موضوعية" في عالم الثبات والديمومة، إذن، الحرية هي صيرورة الفكرة لتتنظم في عالم الأفكار التي تحوز التجرد والإطلاق والكمال. وبما أن الإنسان هو حامل ومحمول لهذه الفكرة - وهو المنتمي إلى عالم الكون والفساد - فإن فكرة ومفهوم الحرية سيبقى شعاراً له صفة الديمومة كفكرة وصفة النقص والنسبية كموضوعة.

والإنسان لكي يتجلى كموجود فهو حر من حيث بعديه الفيزيقي (الجسماني/الطبيعي) والميتافيزيقي (الذهني)، المتحول والثابت. فهو حامل للحرية لكي يتحول ويصل إلى الثبات والتماهي مع الفكرة على قدر طاقة وحركة (والحركة مظهر من مظاهر الحرية) الإنسان، في العلاقة بذاته وبالآخرين - من عالم الأحياء والأشياء. وبهذا تكون الحرية مرتبطة بوعي معاني الواقع لتطبيق وضع الانسجام بين ما نفكر فيه - وما هو موضوع الفكر - لتحديد ومنهجة ما ينبغي من سلوك وحركة.

ومطلب الحرية عادة ما ينسجم مع المستوى والقدر والناحية المسلوبة والمطلوب تحققها في الواقع. وهذا منقسم إلى قسمين:

مطلب مأرب عقلي نظري ومطلب مأرب عملي حياتي، وهذا يتم في بيئة يحكمها قانون أو تشريعات غير متوافقة في بعض تفاصيلها، أو حتى في أصولها، مع الطبيعة الأصلية للإنسان والأشياء.. وهكذا، والحرية، أيضاً، يمكن أن تكون طبيعة ويمكن أن تكون آلية. كطبيعة، هي

حاجة كل موجود لكي ينمو ويوجد بحسب ما تتطلبه شروط هذا الوجود، فهو بحاجة إلى حركة الخلايا ضمن مكان وزمان ملائمين لكي ينتقل من طور إلى آخر. وهي آلية - ضمن تجليات معينة - في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي ..

لهذا فهي غاية مستمرة وموضوع بحث بحسب المقصود، وهي في كل هذا ليست أمراً واحداً، ولا بدلالات واحدة ولا يمكن تطبيق ما بهذا الموضوع على ذلك. والمفهوم يتبدل تبعاً للموضوع والفكرة عنه: كذات وموضوع.

الحرية - كمفهوم ومصطلح - تطلبت تعريفات متنوعة، جزئية وشاملة. فقد عرفت فلسفياً على أنها: "حال الكائن الحي الذي لا يخضع لقهر أو غلبة، ويعمل وفقاً لطبيعته وإرادته، وتصدق على جميع الكائنات الحية من نبات وحيوان وإنسان".*

وهي أيضاً مطلب إنساني وتعريفها: "الحرية هي مطلب استغراق القدرة على الجهد في المسائل العقلية والعملية، على حسب فهم العقل. والنظر في هذين الأمرين على حسب طاقة ومجال الاستغراق في كل مسألة ومتفرعاتها".

صور الحرية في الفكر الإنساني

1- حرية نفسية: وهي القدرة على تحقيق الفعل دون الخضوع لمؤثر خارجي. وهكذا تشعر أن الفعل صادر عن إرادة الإنسان (الأنا) على حسب تبعيات الفعل الأخلاقية، الإرادية وحرية الضمير. وهكذا رأى التوحيدي أن الحرية "تقدمها روية مع تمييز" (المقابسات).

2- حرية سياسية واجتماعية: وهي استطاعة الفرد على القيام بفعل ما يريد في حدود "القانون"، "التشريع العام"، بدون الإساءة إلى ما عداه. وهذا يتضمن: حرية الرأي والقول والعمل والاعتقاد.

والحرية في الواقع هي المطالبة بمطلب يظن بتحقيقه مأرب عقلي (حرية الفكر والرأي) أو عملي (حرية اختيار نوع الممارسة العملية) في بيئة منظمة يحكمها قانون أو أحكام تكون غير منسجمة (مخالفة، مناقضة، غير متطابقة) مع هذا المطلب.

* (المعجم الفلسفي - كلمة حرية - مجموعة من الأساتذة - مجمع اللغة العربية - القاهرة).

الحرية والتاريخ:

لقد تطورت الحرية، كمفهوم وممارسة، عبر التاريخ ومرت بصور متعددة من اللا انتظام إلى الانتظام التدريجي. فقبل النظم الاجتماعية كانت الحرية شبه مطلقة فيما يتعلق بطرق العيش وأنماط التفكير. فالبعض قد يسمى هذه المرحلة بمرحلة الفوضى وقد يسميها بمرحلة الحرية الطبيعية بأبهى تجلياتها. ولكن وبعد أن انتظمت وقوننت الحياة الاجتماعية وُضعت أحكام لكي لا تتصارع الحريات وتتضارب، وخاصة أن هموم المجتمعين من البشر قد تكون مشتركة - وهي هكذا - وهذا ما يؤدي إلى التعدي ونقض الحرية لآخرين . ولذا، وجب وضع قوانين منظمة للعلاقات وأشكال الحريات وحدودها. وبهذا قد بدأت تفقد صفتها الاطلاقية التي كانت تحوزها قبل أن تصبح مفهوماً اجتماعياً / عملياً تطبيقياً . ومن هنا أيضاً بدأت الرؤى تتفاوت في النظر إلى المفهوم وتطبيقاته . فمن الناس من رأى أنها كلٌ لا ينقسم، وبالتالي فالإنسان حر في القول والفعل والتطبيق، والآخر رأى أن الإنسان محكوم ومجبر على القيام بما يجب أن يقوم به، وآخرون رأوا انه لا هذا ولا ذاك، وإنما أمر بين أمرين على قاعدة: " لا جبر ولا تفويض".

من هنا لا بد من شرح مقتضب لكل من هذه الاتجاهات حتى نتبين حقيقة الحرية وموقعها ضمن الاجتماع البشري.

شهد التاريخ منذ أن بدأ يتشكل في مجموعات: قبائل تتحرك في الأرض على حسب المناخات الملائمة لتحصيل العيش. هذه الحركة التي قادت التجمعات الإنسانية كانت مرتبطة ومحصورة بهمّ واحد هو المحافظة على الوجود المادي، وكانت (الأنا) تتبلور ضمن المجموع بحسب قدرة هذه (الأنا) على تحصيل ما يمكن أن يفيد ويُغني وجود (الأنا) وحتى المجموعة التي ينتمي إليها من الحاجات التي تحسن هذه المجموعة من عوارض العوامل.

الطبيعة التي قد تهلكها أو تؤثر في وجودها . وشهد التاريخ أيضا مجتمعات اجتهدت على حسب فطرتها

ووجدانها في وضع بعض المعايير والقوانين التي تلفظ الجانب الفردي ضمن المجموع في حياة دنيا وفي بعض الأحيان آخره، ومنها البابليين، والفراعنة، واليونان، والصينيين، والعرب، وإن كانت هذه لم تكن تكفي لإيجاد العدل والحق حيث كانت تقيّد المجموعات لحساب بعض الأفراد

- الطغاة - الذين تطغى حريتهم وعناصر وجودهم الطبيعي على حرية الآخرين من ضمن المجموعة، أو على حساب مجموعات أخرى، ولذا فقد عانى الأنبياء المتعاقبين من هؤلاء الطغاة والمستكبرين. إضافة إلى ما عانى هؤلاء الأنبياء من تحريف لكتبهم وتعاليمهم السماوية / الإلهية من الناس الذين كانت تشدهم الحرية الطبيعية / الأثانية، وذلك منذ حرب قابيل وأخيه هابيل. فظلم قابيل وأطلق العنان لحريته مقابل وضعها في المكان الصحيح للوجود المتساوي مع أخيه حيث استبدت به حريته الطبيعية وأدت به إلى قتل أخيه. وهكذا فإطلاق العنان لحرية الغريزة قادت قابيل إلى التهلكة. ومن هنا فإن التشريع الذاتي كان المهيم على العلاقات فيما بين الأفراد والمجموعات.

ومع تطور الأنظمة الاجتماعية في التاريخ الإنساني جرت حروب بعضها دفاعي والآخر هجومي، وإن كنا لا نستطيع أن نتأكد أيهما أقرب إلى العدل والحق - الهجومي أو الدفاعي - إلا أنه مما لا شك فيه أن من كان يحارب للهداية والكلمة الحسنة وليس للسلطة والتحكم بحريات الآخرين، وبشكل مبدئي، هو معيار الحق. وإن كان ذلك يحتاج إلى التفصيل والتوضيح. فجادة الصواب والظلال أمران نقيضان للحرية فيهما اشتباه إنساني وهذا ما أدى إلى حروب وسفك للدماء ووأد لحرية الآخرين، وإن كان القتل ليس كله إعدام لوجود ما أكان فيزيقياً أو ميتافيزيقياً.

حملت الحقب التاريخية المتواصلة شتى أشكال الأفكار والأنظمة السياسية والاجتماعية، أضحت أنظمتها وانسياق قيمتها مجالاً للدراسة والبحث والتحليل. ثم التركيز فيها على حقوق الإنسان في مختلف المجالات الحقوقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .. الخ. والدراسات التي وضعت في علم السياسة والفلسفة السياسية في مختلف العصور كانت تتناول المطلق الإلهي والممكن الإنساني خلال هذه الفترات الزمنية. وما يمكن أن يكون عليه التشريع العام الذي يضمن تشعبات هذا الوجود. من حيث المبدأ كانت إذا تناولت الموضوعات الاجتماعية لفتت إلى الجانب الأخلاقي وأهميته في تشكيل السلم الاجتماعي وحفظ الحقوق الفردية والاجتماعية، على ما في هذه الدراسات من طبقة مفرطة أو ميتافيزيقية لا واقعية. الأول مثلته النظريات المادية والثاني مثلته الفلسفات المثالية.

مهما يكن من أمر، فإن ظهور الديانات السماوية في مقابل الاجتهادات الأرضية أعطى البعد الأخلاقي حيزاً ما ورائياً وربطه بالسلوك الفيزيقي الأرضي / الواقعي. وهنا كان الفهم النسبي لواقع

نسبي. ضمن الفلسفات والديانات من انحراف وإنجاز إلى الجانب المادي الطبيعي وأعطى الحرية نفس البعد القديم - وإن كان بأساليب أكثر تعقلاً - ومن الفلسفات والديانات من أعطاه البعد المثالي وجعل بعض الأفراد ممثلين لهذه المثالية أو القواعد الإلهية وهذا ما حصل مع الكنيسة في القرون الوسطى. فاليهود والماديين كانوا أقرب إلى الجاهلية والأخرى كانت أقرب إلى اللا واقع.

هذا بالرغم من أننا نجد بين هذين التيارين من ينظرون لأوضاع افصل وحرية أعمق وخاصة بعد الثورات التي شهدتها كلا المدرستين.

مقدمات / للمقارنة بين الحرية في المجتمعات كافة:

إن المجتمعات التي تجانست عقائدياً وثقافياً بشكل متساوق مع تشكل هويتها ووجودها هي أقل حاجة للتنظيرات بشأن الحرية من تلك التي تتركب من مجموعة من الأعراق والثقافات المتناثرة والبيئات المتباينة . ففي الأنماط الأولى فإن مظاهر الحرية هي في غالبها انسجام مع تعاليم وقوانين العقائد والثقافة بينما في الثانية فإن العقائد والثقافة الجمعية هي نتاج لحرية تشرع مصلحة التركيب الاجتماعي العام. ففي الأولى أيضاً الحرية هي خدمة العقيدة ومن العقيدة وفي الثانية العقيدة هي خدمة الحرية في الأولى الحرية تكون هي العقيدة والثقافة وفي الثانية المجتمع هو دائرة الحرية وليس الثقافة. لذا فإن المجتمع الإسلامي الذي تبلورت عقيدته ووجوده بشكل متساوق يعتبر أن ممارسة العقيدة والوجود هو الحرية، وفي الثانية العقيدة والوجود أمران متباينان، فالعقيدة ذاتية والوجود هو اجتماعي - كما في المجتمع الأميركي أو السويسري مثلاً. فنوعية التركيب الاجتماعي تفرض آليات ثقافية وسياسية تفرض نفسها في مرحلة من المراحل التاريخية التي يمر بها كل تركيب.

فمثلاً لم تكن للحرية قيمة كمفهوم ومصطلح في أوروبا قبل الثورة الفرنسية ... ومع هذا فإن حرية الثورة الفرنسية أدت إلى ظلم وذبح اجتماعي وقمع هائل قبل استتباب مفهوم الحرية وبعد أن تم التخلي عن الضابط الاجتماعي للانتقال إلى لا ضابط عقائدي فعلت حرية الفرد محل عقيدة الحرية.

الإسلام والحرية:

على الرغم من ظاهر القول أن الإسلام، ويعني الخضوع والتسليم، وهب الله تعالى الإنسان من خلال قرآنه المجيد، الحرية كي يؤمن أو لا يؤمن "من شاء فليكفر، ومن شاء فليؤمن"، "إن هديناه النجدين إما شاكراً وإما كفوراً...". إلى آخر الآيات التي تدل على حرية الإرادة الإنسانية، مع الإشارات الواضحة إلى أهمية الإيمان - والعمل به - البالغة. فالله تعالى، الذي خلق الإنسان وهياً له كافة شروط وأسباب الوجود، ترك له حرية التعقل والإيمان والتقوى. وأيضاً جعل له لكل فكرة أو مفهوم غاية، وجعل غاية الحرية الإيمان والتقوى، وغاية الإيمان والتقوى الحرية. لأنه وكما أشرنا في المقدمة إلى السعي الإنساني - الذهني خاصة - إلى التشبه بما هو ثابت ودائم ومطلق، والله في الموجودات في كل ذلك، إذن فالإنسان، طبيعياً مرتبط بغاية وهذه الغاية هي خالقه ومسويه ولهذا السبب عندما تحدث القرآن عن (الحرية) إنما خاطب الإنسان بما هو مألوف وواقع لديه، كي ينقله من وضع إلى وضع حسب تعلقه التدريجي للأمر.

وهكذا خاطب الحق تعالى الإنسان كي يحكم في حياته ضمن الموازين والمعايير الإلهية، وقال جل من قال: "وكتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى" (البقرة 178).

وآيات أخرى تربط بين "تحرير" و "عتق رقبة" (القلم 25/النساء 92).

وفي هذا يبيّن الله تعالى الآيات لقوم يعقلون - أي يفهمون معنى الحر، التحرير، الحرية، لا العبد والعبودية. ولكن الله تعالى ربط كل هذا بالتقوى وهي المجال الأرحب والأوسع والغاية القصوى "للتحرير"، وهو الضمير (العقل + الشعور) الذي يميز بين الخير والشر والحسن والقبح.

والعتق والتي تعني التحرير وحرية الأعمال المحنوث عليها في النص والتفاسير. والعتق قد يصلح للفكرة (من عقالها، عقلها أي ربطها بالذات (الأنا المتجربة) وللرقبة (من الأسر والعبودية للأنا المستكبرة) في نفس الوقت.

وهنا يدخل مبحث آخر وهو ما حث عليه الإسلام وهو العلم - أي إعتاق الأفكار من عبودية
الذهن كما إعتاق العبيد من الأسر.

فالأسر بمعنيان: المعنى الفكري والعقلي والمعنى المادي.

ولذلك جاء تعريف البحر جاني (في كتاب التعريفات: "الحرية في اصطلاح أهل الحقيقة (أهل
التصوف): الخروج عن أو من رق الكائنات وقطع جميع العلائق والاغيار. (أي ماديات الدنيا).
وفي الآية: "نذرت لك ما في بطني محرراً" (آل عمران 35).